

Hanefilerde Istıslah Ve Makâsıdla İlişkisi Istıslah And Its Relationship With Maqâşid In The Hanafis

Ümmügülsüm DAKKAK

Doktora Öğrencisi, 2. Hassan Üniversitesi Kazablanka, Edebiyat ve İnsani İlimler Fakültesi, İslâmi İlimlerde Bahisler ve Araştırmalar Bölümü, İslam Hukuku, Kazablanka, Fas.

Phd. Student, Hassan II University of Casablanca, Faculty of Art and Humanities, Department of Studies in Islamic Sciences, Islamic Law, Casablanca, Morocco.

ates.ummugulsum@gmail.com

Orcid: 0000-0002-8752-168X

Atıf/©: Dakkak, Ümmügülsüm (2023). Hanefilerde Istıslah ve Makâsıdla İlişkisi, *Kafkas Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*,

Sayı 10-20, ss. 403-430.

Citation/©: Dakkak, Ümmügülsüm (2023). Istıslah And Its Relationship With Maqâşid In The Hanafis, *Kafkas University Faculty of Divinity Review*.

Issue 10-20, pp. 403-430.

Makale Bilgisi / Article Information:

Doi : 10.17050/kafkasilahiyat.1263294

Type / Türü: Research Article / Araştırma Makalesi

Received / Geliş Tarihi: 10 March / Mart 2023

Accepted / Kabul Tarihi: 26 March / Mart 2023

Published / Yayın Tarihi: 28 July / Temmuz 2023

Volume / Cilt: 10; **Issue / Sayı:** 20; **Pages / Sayfa:** 403-430.

Suggested ISNAD Citation: Ümmügülsüm Dakkak, "Hanefilerde Istıslah ve Makâsıdla İlişkisi", *Kafkas Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 10/20 (Temmuz- July 2023), 403-430.

Notlar/Notes

Bu makale "el-İmam Ebî Bekr el-Cessas el-Hanefî (ö.370) ve el-İmam Ebî Bekr İbn el-Arabî (ö.543)'nin Ders el-Makâsîd Mukâyesesi" adlı doktora tezinden üretilmiştir. 2. Hassan Üniversitesi Kazablanka, Devam ediyor.

Yazar(lar), herhangi bir çıkar çatışması beyan etmemiştir.

Turnitin/Ithenticate/Intihal ile İntihal Kontrolünden Geçmiştir

Screened for Plagiarism by Turnitin/Ithenticate/Intihal

Licensed by CC-BY-NC ile lisanslıdır

www.dergipark.org.tr

الاستصلاح الحنفي ومعالجه المقاصدية

الملخص

استهدف هذا البحث إثبات أن الحنفية يأخذون بالاستصلاح ويقولون به وأنه جزء من أصولهم وإن لم يكونوا قد أفردوا ذلك في مبحث خاص من مباحث كتبهم أو مؤلفاتهم، وكذلك من أهداف البحث تبين معالم مقاصدية الاستصلاح الحنفي وعمق صلة الاستصلاح الحنفي بمقاصد الشرع ومدى الارتباط بينهما، وهذا البحث خطوة أولية في وضع أسس نظرية التقصيد الحنفي في مقابل نظرية التقصيد المالكي، خاصة مع ما اشتهر من سبق نظرية المالكية في المقاصد على نظرية الحنفية من خلال ما نسب إليهم من تقدم مقالتهم في الاستصلاح، وقد عملت على تحقيق تلك الأهداف من خلال تبين مفاهيم البحث وهي المصلحة والمقاصد، ثم تحدثت عن حجج الاستصلاح في المذهب الحنفي وتحدثت ما ذكر من الأقوال في هذا المجال لقدماء الأصوليين ومعاصريهم، ثم تحدثت عن مظاهر الاستصلاح عند الحنفية من خلال ست نقاط (الملائم المرسل، والاستحسان، والعرف أو العادة، وسد الذرائع، وتخصيص النصوص بالمصلحة، والقواعد الفقهية)، وكانت هذه النقاط المركز الذي استبان من خلاله نظرية الحنفية في الاستصلاح وتمثالها مع نظرية المالكية، وبعد أن بان معالم الاستصلاح الحنفي أوضحت موضع اتصال هذه المظاهر بمقاصد الشريعة، وختمت البحث بذكر أمثلة من فروع الحنفية الفقهية تبين من خلالها الاستصلاح الذي عمل به الحنفية ومدى صلته بمقاصد الشرع.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإسلامي، المذهب الحنفي، الاستصلاح الحنفي، المقاصد، صلة المصالح بالمقاصد.

Istislah and Its Relationship with Maḳāşid in The Hanafis

Ümmügülsüm Dakkak

Abstract

This article, aims to meaning of istislah and the relation of istislah with maḳāşid in the Hanafi Sect, even if Hanafi scholars did not consider the relation between istislah and maḳāşid as a private matter, there are evidences showing the existence of this relationship and even a part of their methods in the works related to the sect. First of all, the meanings of the terms maslahah and maḳāşid, and their relationships are stated. Later, the main use of istislah in the Hanafi sect was mentioned, and the words of methodologists were expressed. Afterword, according to the Hanafi sect are emphasized, based on the six items (Mülâimu'l-mursel, Istihsan, Orf or adeh, seddi zerai, allocation of nass with maslahah and kawaidi'l-fiqhiyye.) mentioned in various Hanafi books. These six items are the center of the Hanafi theory of reform and its similarity with the Maliki theory. The research was concluded by citing examples from Hanafi furu fiqh, which showed the compatibility of the istislah and maḳāşid es-shari'a that the scholars of the sect were working on.

Keywords: Fiqh, Istislah, Maslahah, Maḳāşid, Hanafi Sect.

Hanefilerde İstislah ve Makâsıdla İlişkisi
Ümmügülsüm Dakkak

Öz

Hanefî Mezhebi'nde istislah ve istislahın makâsıd ile ilişkisini ortaya koymayı amaçlayan bu makalede, Hanefî âlimleri istislah ve makâsıd ilişkisini özel bir mesele olarak ele almamış olsalar bile mezhebe dair eserlerde bu ilişkinin varlığını hatta Hanefî ulemasının usûllerinin bir parçası olduğunu gösteren deliller mevcuttur. Hanefî Mezhebine mensup âlimlerin istislah delilini kullanırken aynı zamanda makâsıd da riayet ettiği anlaşılmaktadır. Bu çalışmada öncelikle maslahat ve makâsıd

terimlerinin anlamları ve birbiriyle olan ilişkilerinden ve Hanefî Mezhebi'nde istislahın asıl olarak kullanılmasından bahsedilerek, bu alanda bazı usûl alimlerinin görüşleri dile getirilmiştir. Mezhebin kitaplarında bahsi geçen, tamamı istislahla ilgili ve istislahla dair araştırmalardan oluşan altı maddeden (Mülâimu'l-mürsel, istihsan, örf veya âdet, sedd-i zerâ'i, nassın maslahat ile tahsisi ve kavâidi'l-fıkhiyye.) yola çıkılarak Hanefî Mezhebi'ne göre istislahın tecellileri üzerinde durulmuştur. Ayrıca bu altı madde Hanefî istislah teorisinin ve Mâliki teorisi ile olan benzerliğinin kurulduğu merkezdir. Son olarak, Hanefî furu fıkından istislahın ve makâsîdü's-şerî'anın birbiri ile uygunluğunun gösterildiği örnekler zikredilerek araştırma tamamlanmıştır.

Anahtar kelimeler: Fıkıh, İstislah, Maslahat, Makâsîd, Hanefî Mezhebi.

المدخل

لما كان الحديث عن الاستصلاح عند الحنفية داعياً إلى الاطلاع على هذا المفهوم من خلال مصادرهم، كان لا بدّ من القول بأن الحنفية لم يُفردوا الحديث عن الاستصلاح في باب أو مبحث خاص، حيث لم يذكره كمصدر من مصادر التشريع أو كدليل من الأدلة المعتمدة، وإنما كان الحديث عنه من خلال إشارات جاءت في مواضع مختلفة.

والمعروف أن الإمام أبا حنيفة (ت150هـ/767م) رحمه الله كان في مقدّمة القائلين بمعقول النص وروحه، وهذا ظاهر عنده من خلال أبحاث القياس والاستحسان، فالحنفية بيّنوا بأن الشريعة معللة، وأن أحكامها مبنية على علل هي مظان لمصالح مقصودة في الشرع، وأصلوا مفهوم الاستحسان واحتجوا له وأظهروا أقسامه وأنواعه، ودشّنوا بذلك طريقة يعالج من خلالها غلو اطراد القواعد العامة القياسية ومشكلاتها من خلال نظام مستمد من أساليب الشرع في معالجة المساوئ والطوارئ، معتمداً هذا النظام على تحقيق مقاصد الشرع العامة في الإصلاح والعدل.

ولا بدّ أن يكون من يقول بالتعليل والاستحسان يقول بالاستصلاح، إذ مبنى التعليل والاستحسان إنما هو الاستصلاح واعتبار المصلحة، وكذلك من البعيد أن يكون الحنفية غير قائلين بالاستصلاح، إذ كانوا من أوائل قضاة وفقهاء دولة العباسيين ومن بعدهم العثمانيين وغير هاتين الدولتين، ولا شكّ أن فقه الدولة وإدارتها يستند في كثير من جوانبه إلى المصلحة، ولذلك كان قولهم بالاستصلاح لا شكّ فيه، ونحن هنا سنحاول أن نظهر قول الحنفية بالاستصلاح وصلة ذلك بمقاصد الشرع من خلال نقاط ست.

يختلف ما جاء في هذا المقال عمّا جاء في بعض الرسائل العلمية والمقالات الأخرى التي تناولت بالبحث آراء السادة الحنفية في الاستصلاح والمقاصد بأنها حاولت التأسيس لنظرية الاستصلاح وعلاقته بالمقاصد عند الحنفية، فنجد في أطروحة علمية أعدت لنيل درجة الدكتوراه - بعنوان "مفهوم المقاصد عند الأصوليين الحنفية المتقدّمين"، تم إعدادها في جامعة سكاريا في شهر نيسان/أبريل من العام 2022م - قد حدد الباحث أطروحته بالبحث في آراء أربعة أئمة فقط من الحنفية، ولم يفصّل البحث في الاستصلاح عند الحنفية، بل اقتصر فيه على ذكر بعض النصوص التي تشير إلى المصالح

والمقاصد، بينما حاول هذا المقال البحث عن الاستصلاح الحنفي من خلال ست نقاط أَدْعَى أنها جماع باب الاستصلاح عند أبرز علماء الحنفية من المتقدِّمين والمتأخرين.

وكذلك فإن المقال هذا يختلف في أطروحاته عما جاء في مقالة علمية بعنوان: "الفكر المقاصدي في المدرسة الحنفية"، من إعداد علي بكجان، ورسالة علمية أخرى أُعدَّت لنيل درجة الماجستير بعنوان: "الاستصلاح والمصالح المرسله عند الحنفية والمالكية" من إعداد عزّت سارغين، تم إعدادها في جامعة أتاتورك سنة 1992م، حيث لم يتناول هذا البحثان موضوع علاقة الاستصلاح الحنفي بالمقاصد بالصورة التي تناوله بها هذا المقال.

وتماشياً مع طبيعة هذا البحث، فإن المنهج الذي يتناسب معه هو المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، ولذلك فقد كانت هذه هي المناهج المتبعة في بحث هذه النظرية عند الحنفية.

1. المصلحة في اللغة والاصطلاح:

في اللغة: المصلحة: واحدة المصالح، وأصلح الشيء بعد فساد: أقامه¹، والإصلاح: نقيض الإفساد، والاستصلاح: نقيض الاستفساد².

في الاصطلاح: الناظر في تعاريف الأصوليين للمصلحة يجد أنهم قد اختلفوا في تعريفها، وهذا الاختلاف في تحديد المراد منها مرده إلى الاختلاف في النظر إلى طبيعة المصلحة، فمن نظر إلى المصلحة بمعناها المطلق كالعز بن عبد السلام (ت660هـ/1262م) فنجد أنه قد عرفها بقوله: "المصالح أربعة أنواع: اللذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها"³، فجعل اللذات والأفراح وأسبابها هو المصلحة⁴.

ونجد كذلك من العلماء من قصر المصلحة على اللذة وأسبابها ولم يذكر الأفراح، فعرفها بأنها: "ما يكون للذة أو وسيلة إليها.... سواء كان ذلك نفسياً أو بدنياً، ذنبياً أو أخروياً"⁵، لكنه إذ قصرها على اللذة وأسبابها فقد بين شمولها للدنيا والآخرة والنفس والبدن.

¹ جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (دار صبار، الطبعة 3، 1414هـ)، حرف الحاء، فصل الصّاد، مادة: صلح، 2: 516-517.

² أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة 4، 1407هـ/1987م)، باب الحاء، فصل الصاد، مادة صلح، 1: 383-384.

³ أبو محمد عزالدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1414هـ/1991م)، 1: 11.

⁴ Algül, Adnan. İzzüddîn b. Abdüsselâm'ın Maslahat Anlayışı, EKEV Akademi Dergisi, Kış 21/69, (2017) 2-3.

⁵ شمس الدين محمد بن محمد أمير الحاج، التقرير والتحبير، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 2، 1403هـ/1983م)، 3: 141.

ونجد كذلك من عرّف المصلحة بمعناها المطلق أيضًا ولكنه أضاف إليها بعدًا شموليًا أكثر فقال في تعريفها: "وصف للفعل يحصل به الصلاح - أي: النفع منه - دائمًا أو غالبًا للجمهور أو للأحاد"⁶، فصاحب التعريف وهو ابن عاشور (ت1393هـ/1973م) قد أضاف إلى تعريفه بعدًا شموليًا آخر وهو البعد الجماهيري والفردية، ونجد أنه كذلك قد أضاف إلى المصلحة البعد الدوامي والأغلي، ولكنه يؤخذ على تعريفه أيضًا أنه عرّف الشيء بنفسه، حيث جعل المصلحة هي الصلاح.

وهناك من العلماء من نظر إلى المصلحة من جانب اعتبار الشرع لها فعرفها من هذا الجانب، ومن هؤلاء الغزالي إذ عرفها بقوله: "نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"⁷، فالغزالي ربط المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع عمومًا، ثم خصّها بالكليات الخمسة التي حُفظت في كل الشرائع.

ونجد أيضًا من أصحاب الاتجاه الشرعي في تعريف المصلحة من عرفها فقال: "وأما حدُّها بحسب الشرع هي السبب المؤدّي إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة"⁸. فجعل المصلحة هي الوسيلة إلى تحقيق مقاصد الشرع. والذي يظهر أنّ الاختلاف في تعريف المصلحة إنما هو راجع إلى اختلاف الاعتبارات التي عُرفت به المصلحة، وكذلك إلى توسيع دائرة التعريف أو تضيقها، ويظهر أيضًا من خلال تعاريف من نظر إليها من جانب الاعتبار الشرعي عمق الصلة بين المصلحة والمقاصد وكونها المؤسسة للمقاصد.

وفي سياق تعريف المصلحة وقبل البدء بالاطلاع على حجّية ومظاهر الاستصلاح عند الحنفية لا بدّ لنا من أن نقف على معنى الاستصلاح وقد عرفه شيخ حنفية زمانه مصطفى الزرقا (ت1420هـ/1999م) بقوله: "الاستصلاح: هو بناء الأحكام الفقهية على مقتضى المصالح المرسله"⁹، فالاستصلاح إذاً إنما هو عملية تتجلى في اجتلاب المنافع، واجتناب المضار، والمقصود بالمنافع المصالح، والشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق هذه المصالح والمنافع للإنسان بوجه عام، وقد دلّت نصوصها وأصولها على لزوم مراعاتها والنظر إليها في تنظيم سائر نواحي الحياة¹⁰، فمن هنا كانت علاقة الاستصلاح

⁶ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، (تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1425هـ/2004م)، 3:200.

⁷ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، (تحقيق: محمد عبدالشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، مجلد 1، الطبعة 1، 1413هـ/1993م)، 174.

⁸ سليمان بن عبدالقوي الطوفي، التعيين في شرح الأربعين، (تحقيق: أحمد حاج محمد عثمان، بيروت: مؤسسة الريان - مكة: المكتبة المكية، الطبعة: 1، 1419هـ/1998م)، 239.

⁹ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، (دمشق: دار القلم، الطبعة 2، 1425هـ/2004م)، 1:100.

¹⁰ المصدر نفسه، والمكان نفسه.

بالمقاصد الشرعية علاقة تكامل، إذ الاستصلاح هو عبارة عن طريق يقوم من خلاله الفقيه برعاية المصالح التي قصد الشرع جلبها لحياة الناس من خلال الفتاوى والنوازل والأحكام.

2. المقاصد في اللغة والاصطلاح:

في اللغة: المقاصد في اللغة جمع مَقْصِد ومَقْصِد بالفتح وبالكسر، ومقصد مصدر ميمي للفعل قصد، والقصد في لغة العرب يطلق على عدّة معانٍ منها: الاعتماد، والأتم، والاعتزام والتوسُّط، والطريق، وطلب الشيء وإتيانه¹¹، يقول ابن فارس: "القاف والصاد والذال أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأتمّه، والآخر على اكتناز في الشيء"¹².

في الاصطلاح: المقاصد كمصطلح لقي لا يوجد لها تعريف حدّي أوّل مدوّن لعلم المقاصد وهو الشاطبي، ولعلّ السبب في ذلك أنه كان ممن لا يتكلّفون ذكر الحدود والإطالة فيها، لأن المعاني كانت عندهم واضحة ومتمثلة في أذهانهم¹³. وأوّل تعريف للمقاصد نجده عند المنظر الثاني لعلم المقاصد وهو ابن عاشور فقد عرّفها بقوله: "أما علم مقاصد الشريعة فهو عبارة عن الوقوف على المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظّمها"¹⁴، ويؤخذ على تعريفه أنه عبّر عن المقاصد بالمعاني والحكمة، والمعنى يخالف المقصد من حيث أن المعنى هو التفسير والمقصد غاية الشيء، وكذلك فإن الحكمة أشمل من المقصد، والتعريف هذا أيضاً يقتصر على تعريف المقاصد العامة، حيث لم يشتمل على ذكر المقاصد الخاصة والجزئية.

ونجد علال الفاسي (ت1394هـ/1974م) قرين ابن عاشور قد عرّف المقاصد فقال: "المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"¹⁵، وتعريفه وإن كان شاملاً للمقاصد العامة والخاصة إلا أنه قد عبّر المقاصد بالأسرار، والأسرار أوسع من المقاصد وأشمل.

وقد كثرت التعاريف بعد ذلك من المعاصرين، ومنهم نور الدين الخادمي فقد عرّف المقاصد بقوله: "المقاصد هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والمرتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئية أم مصالح كلية أم سمات إجمالية

¹¹ ابن منظور، لسان العرب، حرف الدال المهملة، فصل القاف، 3:353 وما بعدها؛ وأبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 8، 1426هـ/2005م)، باب الدال، فصل القاف، مادة: قصد، 1:310؛ ومجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية)، باب القاف، مادة: قصد، 2:738. والزبيدي، تاج العروس، فصل القاف مع الدال المهملة، 9:35 وما بعدها.

¹² أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، (تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م)، كتاب القاف، باب القاف والصاد وما يثلثهما، مادة: قصد، 5:95.

¹³ يوسف أحمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، (الأردن: دار النفائس، 1420هـ/2000م)، 45.

¹⁴ ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، 2:21 و121.

¹⁵ علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة 5، 1993م)، 7.

وهي تتجمع ضمن هدف واحد هو تقرير عبودية الله ومصالحة الإنسان في الدارين¹⁶. إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي: التكرار، حيث لا داعي لقوله: "المرتبة عليها" إذ المعاني مرتبة على الأحكام بالأصل، وكذلك الاستطراد والتطويل في التعريف، وهذا لا يناسب التعاريف¹⁷.

ويمكن القول بأد المقاصد هي: الغايات والأهداف التي أنزل الله من أجلها الشريعة إجمالاً وتفصيلاً، لتحقيق مصالح الناس في الدارين.

3. حجّة الاستصلاح عند الحنفية

إن الناظر في كتب الحنفية¹⁸ يجد أنهم يرفضون اعتبار المصالح التي ليس لها شاهد من الشارع، أي أنهم يرون عدم اعتبار ما يظهره العقل من المصالح للمجتهد، بل لا بدّ حتى تكون المصالح معتبرة عندهم من أن تكون وردت في الشرع أو شهد على اعتبارها شاهد من الشرع وهو ما يسمونه بالمرسل الملائم أو شهد الشارع على عدم إغائها، وأما المصالح المرسله وهي التي لم يرد بها الشرع بالاعتبار أو بالإلغاء ولم يشهد لها شاهد من الشرع على اعتبار جنسها فهذه المصلحة مردودة عند الحنفية وغير حجة، إذا لا دليل على اعتبار الشرع لها، ولو كانت حجة وأصبحت دليلاً شرعياً لكانت دليلاً من غير اعتبار من الشارع لها، ويكون عند ذلك الترجيح من غير مرجح، وهو باطل.

وقد احتجّ على الحنفية من يقول بالمصالح المرسله بأن النصوص محدودة، والوقائع التي يتلى بها المكلف كثيرة، فيحتاج إلى معرفة حكم الله فيها للعمل، وإن لم تسع النصوص وسعت المصلحة¹⁹. وأجاب الحنفية بأنه لا ملازمة بين قلة النصوص وبين خلو الوقائع من الأحكام، وذلك لأن الشرع قد أتى على جميع المصالح المعتمدة فلم يترك منها شيئاً إلا وقد بيّنه، ف"العمومات من الكتاب والسنة والأقيسة شاملة لجميع الوقائع، ويتقدير عدمه؛ أي عدم الشمول، فنفي كل مدرك خاص حكمه الإباحة الأصلية، يعني إذا انتفى في حادثة وجود مأخذ من الأدلة الأربعة فعمل بموجب أصل كلي مقرر في الشرع اتفاقاً وهي الإباحة الأصلية، فإنه الأصل في الأشياء على ما عرف في محله، فلم تخل عن حكم الشرع واقعة، وهو المبطل أي: الخلو عن الحكم هو المبطل للرد المذكور"²⁰.

وإذا أطلقنا النظر في كتب الأصوليين من المذاهب الأخرى، نجد أنّ المتقدّمين منهم ينسبون إلى الحنفية القول بالاستصلاح، ومن هؤلاء الإمام الجويني (ت478هـ/1085م)، حيث يرى أن معظم أصحاب أبي حنيفة يقولون بتعليق

¹⁶ نور الدين بن مختار الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، مكتبة العبيكان، الطبعة 1، 1421هـ/2001م، 52-53.

¹⁷ يوسف البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، 50.

¹⁸ ينظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحجير على التحرير، 3:151؛ ومحمد أمين المعروف بأمير باديشاه، تيسير التحرير على كتاب التحرير، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1351هـ/1932م)، 3:314؛ وعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري اللكنوي، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، (ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 1، 1423هـ/2002م)، 2:281.

¹⁹ ينظر: محمد أمين المعروف بأمير باديشاه، تيسير التحرير على كتاب التحرير، 3:315.

²⁰ المصدر نفسه، والمكان نفسه.

الأحكام بالمصالح إذا كانت شبيهة بالمصالح المعتبرة وفاقاً، وبالمصالح المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول قارّة في الشريعة²¹، ونقل الشاطبي (ت790هـ/1388م) هذا المعنى عن الجويني وأكّده²².

وأطلق القراني (ت684هـ/1285م) القول بالمصالح المرسلّة على جميع المذاهب، وبَيَّن أن قصرها على مذهب مالك ليس بصحيح، فقال: " يحكى أن المصلحة المرسلّة من خصائص مذهب مالك، وليس كذلك، بل المذاهب كلها مشتركة فيها؛ فإنهم يعلقون، ويفرقون في صور النقوض، وغيرها، ولا يطالبون أنفسهم بأصل يشهد لذلك الفارق بالاعتبار؛ بل يعتمدون على مجرد المناسبة، وهذا هو عين المصلحة المرسلّة"²³.

وأكّد القراني هذا المعنى في موضع آخر وبَيَّن أن كتب بقية المذاهب غير المالكية تشهد بقولهم بالمصالح فقال: " وأما المصلحة المرسلّة فالمنقول أنّها خاصة بنا، وإذا افتقدت المذاهب وجدتم إذا قاسوا وجمعوا وفرقوا بين المسألتين لا يطلبون شاهداً بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا وفرقوا، بل يكتفون بمطلق المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسلّة، فهي حينئذ في جميع المذاهب"²⁴.

ونقل الزركشي (ت794هـ/1392م) هذا المعنى عن القراني أيضاً وأكّده بنقول أخرى عن علماء آخرين كابن دقيق العيد (ت702هـ/1302م) الذي يرى بأن مالكا (ت179هـ/795م) رضي الله عنه وإن كان أكثر الفقهاء استخداماً للمصالح المرسلّة، ويليّه في ذلك الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ/855م)، إلا أن بقية المذاهب لا تخلو عن استخدام المصالح المرسلّة بالجملة²⁵.

فإذن؛ كثير من الأصوليين المتقدّمين ينسبون القول بالمصالح إلى المذهب الحنفي، وهذه النسبة وإن لم تكن عند بعضهم بشكل مباشر، لكن المعهود من كلامهم أنّ المذهب الحنفي داخل ضمن دائرة المذاهب المقصودة.

وأما في المتأخرين أو المعاصرين من الأصوليين فنجد أن كثيرين منهم نسب القول بالاستصلاح إلى الحنفية، ومن هؤلاء الشيخ عبدالوهاب خالفاً (ت1355هـ/1956م)، حيث بيّن أن قول المتقدّمين من الحنفية بعدم اعتبار الاستصلاح دليلاً شرعياً فيه نظر، ذلك أن الحنفية هم في مقدّمة فقهاء العراق القائلين بأن أحكام الشرع مقصود بها المصالح، ومبنية

²¹ أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني، البرهان في أصول الفقه، (تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، مجلد 2، الطبعة 1، 1418هـ/1997م)، القول في الاستدلال، 2:161.

²² أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، (تحقيق ودراسة: محمد الشقير وآخرون، دار ابن الجوزي، الطبعة 1، 1429هـ/2008م)، 3:6.

²³ شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني، نفائس الأصول في شرح المحصول، (تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود - علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة 1، 1416هـ/1995م)، 9:4095.

²⁴ شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني، شرح تنقيح الفصول، (تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة 1، 1393هـ/1973م)، 394.

²⁵ أبو عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتي، الطبعة 1، 1414هـ/1994م)، 8:84.

على علل هي مظان تلك المصالح، وهم الذين يأخذون بمعقول النص وروحه، وكثيراً ما أولوا ظواهر النصوص استناداً إلى معقولها، والمصلحة المأخوذة منها.

وكذلك أن الحنفية قالوا بالاستحسان، وجعلوا من أنواعه ما يستند إلى العرف والضرورة والمصلحة، وما هذا إلا استناد إلى المناسب الملائم وأخذ بالاستصلاح، فمن البعيد أن يكون الحنفية لا يقولون بالاستصلاح²⁶.

وكذلك من المعاصرين الذين نسبوا إلى الحنفية القول بالاستصلاح شيخ حنفية بلاد الشام مصطفى الزرقا، فإنه نسب إليهم الأخذ بالمصالح بطريق الأولى ما داموا يقولون بالاستحسان، وفي ذلك يقول: "فيذا كان الحنفية يقولون باعتبار المصلحة، والخروج لأجلها استحساناً عن القواعد القياسية إذا عارضتها، فإنهم يوجبون اعتبار المصلحة المرسلّة وبناء الأحكام على مقتضاها بطريق الأولوية عندما لا تعارضها القواعد القياسية، وهذا هو معنى الاستصلاح... فلا يعقل أن من يقول بالاستحسان لا يقول بالاستصلاح، لأن الاستحسان هو نهاية الشوط؛ فمن بلغها فقد اجتاز ما دونها حتماً"²⁷.

وكذلك من المعاصرين القائلين بنسبة الحنفية إلى القول بالاستصلاح الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (ت1434هـ/2013م)، فبيّن أن عدم تعرض الإمام أبي حنيفة في أصوله لدليل الاستصلاح لا يدل على أنه لا يأخذ بالاستصلاح ولا يقول به، إذ هو زعيم أصحاب الرأي وأسبقهم في مضماره، ورد مكان القول بالاستصلاح في المذهب الحنفي إلى الاستحسان والعرف²⁸.

وكذلك الدكتور وهبة الزحيلي (ت1436هـ/2015م) نسب إلى الحنفية الأخذ بالمصالح، وعقد لذلك مباحث في كتابه، بيّن من خلالها أن الحنفية يأخذون بأهم تطبيقات نظرية المصلحة من خلال ثلاثة مواضع: الملائم المرسل، والاستحسان، واعتبار المناسبة أو الإخالة²⁹.

وكذلك الشيخ يوسف القرضاوي (ت1444هـ/2022م) نسب الحنفية إلى القول بالمصالح، وقد ذكر بعد نقله لقول الإمام القرآني المتقدّم - القائل بأن الأخذ بالمصالح لا يقتصر على المالكية بل شامل لجميع المذهب - أنه هو التحقيق، إذ كتب المذاهب الأخرى يوجد فيها عشرات بل مئات المسائل التي يكون فيها الدليل المصلحة، وهذا عند الحنفية والحنابلة أكثر من الشافعية³⁰، فجعل الحنفية هم أكثر العاملين بالاستصلاح بعد المالكية.

ومن المعاصرين أيضاً الذين نَبَّهوا إلى الاستصلاح عند الحنفية الدكتور الريسوني، حيث بيّن عند حديثه عن الاستحسان بأن الحنفية قد استندوا في ذلك إلى الاستصلاح، وقد قال: "والاستحسان الحنفي إنما هو قبس من نظرية

²⁶ عبدالوهاب خلاف، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصّ فيه، (عمّان: دار القلم، الطبعة 6، 1414هـ/1993م)، 89-90.

²⁷ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، 1:126.

²⁸ محمد سعيد البوطي، ضوابط المصلحة، (مؤسسة الرسالة)، 380-381.

²⁹ وهبة مصطفى الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، (دمشق: دار الفكر، الطبعة 1، 1406هـ/1986م)، 2:775.

³⁰ يوسف القرضاوي، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصد، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة 4، 1432هـ/2011م)، 98.

المصلحة في الشريعة الإسلامية، ولست أعني - بالضرورة - أنه مأخوذ من مذهب معين أو اجتهاد معين، بل الظاهر أنه فهم أوتيهِ الإمام الأعظم، مباشرة لنصوص الشريعة وأحكامها"³¹.

والحاصل أن الحنفية الأقدمين وإن لم يقولوا بالمصالح المرسلّة التي لم يرد عليها شاهد من الشارع بالاعتبار والإلغاء، إلا أنهم قالوا بالمرسل الملائم، وهو المصالح المقاربة للمصالح المعترية من قبل الشارع، وقولهم في هذا الجانب وفي جوانب أخرى هو ما دعا علماء المذاهب الأخرى من متقدمين ومتأخرين إلى أن ينسبوهم إلى القول بالاستصلاح، ومظاهر الاستصلاح عند الحنفية هي سنبخته تاليًا.

4. مظاهر الاستصلاح عند الحنفية

بعدما ظهر أنّ الاستصلاح حجّة عند الحنفية وأنهم يقولون به، فإن مظاهر الاستصلاح عندهم كثيرة، وهذه المظاهر لها مكانة كبيرة ضمن أصولهم، ويكمن ملاحظتها في أبحاث ستة وهي تخصيص النصوص بالمصلحة، والملائم المرسل، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، والقواعد الفقهية، ونبدأ بالتفصيل بها واحدًا تلو الآخر.

1.4. تخصيص النصوص بالمصلحة:

من المواضع التي يظهر فيها أيضًا قول الحنفية بالاستصلاح مسألة النص الظني إذا تعارض مع المصلحة في حالة جزئية، فالحنفية في هذه المسألة يرون أن المصلحة تخص النص الظني إذا كانت المصلحة قطعية، وكانت من ملائمة للمصالح التي أقرها الشارع، وفي هذا يقول الدكتور وهبة الزحيلي: "المالكية ومثلهم الحنفية عند التحقيق يعتدّون بالمصلحة في مقابلة النص، ويخصّصون بها النص الظني في دلالة أو في ثبوته إذا كانت المصلحة قطعية ومن جنس المصالح التي أقرها الشريعة، وبناء عليه فإنهم يخصّصون عام القرآن إذا كان ظنيًا بالمصلحة، ويردون خبر الآحاد إذا عارض المصلحة القطعية؛ لأنه إذا تعارض ظني وقطعي فيقدم القطعي"³².

لكن بعض متأخري الحنفية نازعوا في مسألة تخصيص النص بالمصلحة، وجعلوا من قواعد المذهب أنّ "المشقة والخرج، إنما يعتبران في موضع لا نص فيه، وأما مع النص بخلافه فلا"³³، ويرى شلي أن القول بعدم تخصيص النص بالمصلحة تصرف من بعض المتأخرين من الحنفية استنادًا إلى مسألة واحدة، وإلا فإن ما نقل عن الإمام أبي حنيفة من اعتبار الحرج والحاجة، أو المصلحة ودفع المفسدة في مقابل النصوص أكثر بكثير"³⁴.

³¹ الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة 2، 1412هـ/1992م)، 70.

³² وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2: 802-803.

³³ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، (وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 1، 1419هـ/1999م)، 72.

³⁴ محمد مصطفى شلي، تعليل الأحكام، (مطبعة الأزهر، 1947م)، 363-364.

ومن الأمثلة التي تبين تقديم الحنفية للمصلحة على النص أو لنقل تخصيص النص بالمصلحة ما نقلوه عن أبي حنيفة رحمه الله في مسألة دفع الزكاة لبني هاشم، حيث نقل عن أبي حنيفة أنه قال: "لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم"³⁵، مع أن قول أبي حنيفة هذا مخالف لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: (إنا أهل بيت لا يحل لنا الصدقة، أو لا نأكل الصدقة)³⁶، يقول الإمام الطحاوي بعد أن ذكر عددًا من الأحاديث التي تبين عدم جواز أخذ بني هاشم للصدقة: "فهذه الآثار كلها قد جاءت بتحريم الصدقة على بني هاشم، ولا نعلم شيئًا نسخها ولا عارضها إلا ما قد ذكرناه في هذا الباب، مما ليس فيه دليل على مخالفتها"³⁷.

والسؤال إذن؛ إذا كانت الصدقات محرمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر بني هاشم فما هو دليل أبي حنيفة حتى يقول قوله المتقدم؟ يجيب الإمام الطحاوي على ذلك فيقول: "وذهب في ذلك عندنا إلى أن الصدقات إنما كانت حرمت عليهم من أجل ما جعل لهم في الخمس من سهم ذوي القربى، فلما انقطع ذلك عنهم ورجع إلى غيرهم، بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم، حل لهم بذلك ما قد كان محرماً عليهم من أجل ما قد كان أحل لهم"³⁸.

نلاحظ في فتوى الإمام أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسألة تخصيصه للنصوص بمصلحة بني هاشم³⁹، فإنهم في الزمن الذي يمنعوا فيه من أخذ حقوقهم في سهم ذوي القربى، يجوز لهم أن يأكلوا الصدقات، حتى ينقطع ضرر الفقر عنهم، وأيضاً فإن أخذهم للزكاة أهون من قيامهم بخدمة الكفرة والفجار، إذ حكمة منعهم من أخذ أموال الصدقات أنها أوساخ الناس، وفي ذلك إهانة لهم، فحمل إهانة أخذ أموال الزكاة أهون من إهانة عملهم في خدمة الكفرة والفجرة.

2.4. الملائم المرسل:

عند النظر في مباحث العلة عند الحنفية نجد أنَّ شروط العلة كلها ترجع عندهم إلى أمرين: الأول: مناسبة العلة للحكم، والثاني: أن تكون العلة مؤثرة، وشبهها ذلك بالشهادة، فالمناسبة هي الشاهد وحتى يكون أهلاً للشهادة لا بدَّ أن

³⁵ محمد بن أحمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار، (تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق ويوسف المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة 1، 1414هـ/1994م)، كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم، 2:10 ر 2986.

³⁶ أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، في كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم، 2:10 ر 2983.

³⁷ أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، في كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم، 2:10 ر 2986.

³⁸ أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، في كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم، 2:10 ر 2986.

³⁹ ينظر: مصطفى زيد، المصلحة في التشريع الإسلامي، (تعليق وعناية الدكتور محمد يسري، مصر: دار اليسر للطباعة والنشر)، 33؛ وأحمد مواني، الضرر في الفقه الإسلامي، (السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1418هـ/1997م)، 1:465.

يوجد فيه ما يعتبر به أهلاً للشهادة، والتأثير هو العدالة، فالشاهد حتى تعتبر شهادته لا به أن يكون عدلاً، والمعدّل له شهادة الشرع باعتباره⁴⁰.

ومعنى المناسبة عندهم هو كون العلة وصفاً يجلب نفعاً ويدفع ضرراً، أي أن المناسب هو المصلحة، ولهذا قالوا: "المصالح المرسله يرجع معناها إلى اعتبار المناسب"⁴¹، والتأثير عندهم قيام النص أو الإجماع على أن وصفاً بعينه مناط لحكم بعينه، أو أن وصفاً من جنس هذا الوصف مناط لحكم من جنس هذا الحكم، فلهذا تداخلت أبحاث الاستصلاح مع أبحاث المناسب.

والمناسب مقسّم بحسب اعتبار الشارع له إلى ثلاثة أقسام: معتبر، وملغى، ومرسل، أما المعتبر فقسّمه الحنفية باعتبار المؤثر إلى قسمين: مؤثّر وهو ما ثبت اعتباره بنص أو إجماع، وملائم: وهو ما ثبت بترتيب الحكم عليه في صورة فقط إن ثبت بنص أو إجماع اعتبار عينه في جنس الحكم، أو جنسه في عين الحكم، أو جنسه في جنس الحكم⁴². وتقدّم أيضاً أن الملغى والمرسل مردودان عند الحنفية، لكن من الحنفية من قسّم المرسل إلى قسمين: مرسل ملغى، ومرسل ملائم، فردّ المرسل الملغى، وقال باعتبار المرسل الملائم لوجود التأثير فيه، وفي هذا يقول الكمال بن الهمام: "فظهر اشتراط لفظ الغريب والملائم بين ما دُكر من الأقسام الأول للمناسب، والثواني للمرسل، وسنذكر أنه يجب من الحنفية قبول القسم الأخير من المرسل"⁴³.

فالملائم المرسل إذن هو الوصف الذي لم يثبت الحكم معه في أصل ما، ولم يثبت بنص ولا إجماع اعتبار عينه في عين الحكم، ولكن قام النص والإجماع على اعتبار وصف من جنسه في حكم جنس الحكم الذي يوجهه، وكان اعتبار الشارع للوصف الذي من جنسه في جنس الحكم الذي من جنس حكمه اعتباراً لجنس الوصف في جنس الحكم⁴⁴، فإذن هو الوصف الذي اعتبر فيه الشارع جنسه بجنس الحكم البعيد فيه، والتأثير فيه يأتي من هذا الاعتبار، ويحقق بذلك ما اشترطه الحنفية في اعتبار العلة من المناسبة والتأثير، فيكون معتبراً لذلك وحجة في بناء الأحكام، وهذا ما دفع ابن الهمام للقول بأنه يجب من الحنفية قبوله؛ لأنه موافق لقواعدهم.

⁴⁰ ينظر: عبيد الله بن عمر أبو زيد الدبوسي، *تقويم الأدلة في أصول الفقه*، (تحقيق: خليل محيي الدين الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 1، 1421هـ/2001م)، 311؛ وعبدالعزیز البخاري، *كشف الأسرار*، (دار الكتاب الإسلامي)، 3:352 وما بعدها.

⁴¹ الشاطبي، *الاعتصام*، 3:5؛ وسعد الدين التفتازاني، *شرح التلويح على التوضيح*، (مصر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1377هـ/1957م)، 2:127-128؛ أمير باديشاه، *تيسير التحرير*، 4:12.

⁴² ابن أمير الحاج، *التقرير والتحبير*، 3:150.

⁴³ كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن الهمام، *التحرير*، (مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمباشرة محمد أمين عمران، 1351هـ)، 438؛ ابن أمير الحاج، *التقرير والتحبير*، 3:151؛ وقد نقل ذلك أيضاً وشرحه أمير باديشاه في *تيسير التحرير*، 3:315. وكذلك عبدالعلي اللكنوي صاحب *فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت*، 2:281.

⁴⁴ ابن أمير الحاج، *التقرير والتحبير*، 3:150.

وقد بيّن بعض المعاصرين ممن درسوا مفهوم المصلحة، إلى أن المقصود بالمصلحة المرسلّة في نظر الفقهاء هي ما كانت بمعنى الملائم المرسل، أي ما كان فيها اعتبار جنسها من قبل الشارع، فيبيّن أن المصلحة من حيث نظر الشرعيين لها بالاعتبار إما من حيث إنها لذة موافقة لهوى النفوس، محصلة لرغباتها، أو من حيث إن الحياة الدنيا مقدّمة لآخرة، بمعنى أن المصلحة شرعت لانتظام أمر الدنيا، بدفع العدوان والظلم فيها، وتقييد النفوس بكبح جماحها والحد من شهواتها، فيبيّن أن الفقهاء اختلفوا في اعتبار المصلحة المرسلّة من حيث المفهوم الثاني، أما المفهوم الأول فحكى الإجماع على عدم اعتباره؛ وذلك لأن الأخذ بمفهوم المصلحة بالمعنى الأول يؤدي إلى هدم الشريعة من أساسها، حيث إن كثيرًا من النفوس تتلذذ بتلك المأمورات وفعل المنهيات، وذلك مناقض لمقاصد الشارع التي جاءت لإخراج النفوس عن هواها، وكذلك لنسبية المصالح في الدنيا، واختلاف أغراض الناس⁴⁵.

فإذا كانت المصلحة المرسلّة ليست هي مطلق المصلحة كما يُفهم من بعض عبارات بعض المذاهب، وكانت هي بمعنى الملائم المرسل، كان الحنفية قائلين بالمصلحة المرسلّة، وهذا ما نجده عند المتأخرين من الحنفية كابن الهمام (ت 861هـ/1457م) وشرّاحه: "فالتعليل بالمرسل تعليل بمصالح خاصة ابتداء اعتبرت في جنس الحكم الذي يراد إثباته أو جنسها أي: المصالح في عينه أي: الحكم أو جنسه، لكن تشتت الضرورية والكلية فيها على ما تقدم عند قائله أي: المرسل وهو الغزالي، فإن قلت: المثال حنفي وهو أي: الحنفي يمنع المرسل! فكيف يتم على قوله؟ قلنا: سبق أنه يجب القول بعملهم ببعض ما يسمى مرسلًا عند الشافعية، ويدخل ذلك في المؤثر عندهم أي: الحنفية"⁴⁶.

وكذلك نجده عند بعض المعاصرين من الأصوليين، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد موافي: "المصلحة المرسلّة: هي المصلحة الملائمة لجنس تصرفات الشرع، وذلك بأن تدخل تحت جنس اعتباره الشارع في الجملة من غير أن يدل عليه دليل معين... وهذا معنى يكاد أن يكون متفقًا على الأخذ به من قبل المذاهب الأربعة، الثلاثة التي ذكرت بالإضافة إلى المذهب الحنفي"⁴⁷، وقد استدلّ على قوله هذا بالفتاوى الكثيرة التي وردت في المذهب الحنفي ودليلها رعاية المصلحة فقط.

وقد اختلف فقهاء الحنفية في نوع الاستدلال بالملائم المرسل بعد أن أثبتوا مناسبه وتأثيره، فهل هو قياس حذف منه الأصل، أم هو علة شرعية ثابتة بالرأي بمنزلة النص؟ فقال فريق منهم هو "قياس، واختاره الإمامان شمس الأئمة وفخر الإسلام... وقيل: ليس هذا بقياس، بل علة شرعية ثابتة بالرأي مثبتة للحكم، فيكون بمنزلة نص لا يحتاج إلى أصل ليقاس عليه"⁴⁸، لكن مجال الرأي ليس في إنشاء العلة ابتداء، إنما في استنباطها من خلال تتبع تصرفات الشارع، وهذا يتوافق مع نظرية الشاطبي في الاستقراء التي نقدر من خلالها أن نصل إلى كليات الشريعة، وبهذا الرأي تظهر صلة الملائم المرسل أو المصالح المرسلّة بالمقاصد، فالمقاصد الشرعية تستند في كثير من مواضع تحقّقها إلى الملائم المرسل أو المصالح المرسلّة.

⁴⁵ محمد مصطفى شلي، تعليل الأحكام، 279-280.

⁴⁶ ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، 3: 156.

⁴⁷ أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، 1: 464.

⁴⁸ الأنصاري، فوائج الرحموت، 2: 283.

فهذا كله يؤكد لنا أن الحنفية يقولون بالمصالح المرسله الملائمة التي قال بها بقية المذاهب، وأنهم يبنون عليها الكثير من المسائل، ولا شك أن المصالح المرسله ما دامت ملائمة فهي خادمة لمقاصد الشرع، جارية في ركابها.

3.4. الاستحسان:

الاستحسان في اللغة هو استفعال من حَسَنَ، وهو يدلُّ على الحُسْنِ والجمال ضدَّ القبح، فالاستحسان هو عدُّ الشيء واعتقاده حسناً، ويكون بطلب ما فيه حُسن وجمال، والانصراف عن كلِّ قبيحٍ وسيءٍ⁴⁹.

أما مفهوم الاستحسان عند الحنفية فخلاصته أنه: عبارة عن عدول المجتهد عن اطراد القواعد العامة لتشريع الأحكام إلى رعاية مقاصد الشرع المتمثلة في العدل والمصلحة. وقد حاول السرخسي (ت483هـ/1090م) أن يشير إلى أسباب هذا العدول بقوله: "الاستحسان: ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس، وقيل: الاستحسان طلب السهولة في الأحكام فيما يتلى فيه الخاص والعام، وقيل: الأخذ بالسعة وابتغاء الدعة، وقيل: الأخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة، وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر ليسر وهو أصل في الدين"⁵⁰، فهذه الأسباب كلها ترجع إلى جلب المصالح للناس ودفع المفاسد عنهم.

وإذا نظرنا في أنواع الاستحسان التي وردت عند الحنفية⁵¹ فكلها ترجع إلى اعتبار المصالح، فالاستحسان الذي يستند إلى النص إنما هو مبين لطريقة الشرع في الالتفات إلى مصالح الناس واعتبارها، والاستحسان المستند إلى الإجماع إنما حصل الإجماع فيه رعيًا لمصالح يحتاجها عامة الناس قاطبة باتفاق جميع مجتهدي الأمة، والاستحسان بالضرورة إنما كان لرعاية مصلحة ضرورية أو حاجية، والاستحسان بالعرف يرجع إلى مصلحة يحتاجها قسم كبير من الناس بحسب زمانهم ومكانهم، والاستحسان بالقياس الخفي إنما هو استثناء من اطراد لقواعد الشرع أو من عموم قاعدة أو نص لموجب قوي التأثير محقق لمصلحة في الواقع، أو لدفع حرج ورفع مشقة⁵².

والخلاصة أن "الاستحسان الحنفي إنما هو قيس من نظرية المصلحة في الشريعة الإسلامية، ولست أعني -بالضرورة- أنه مأخوذ من مذهب معين أو اجتهاد معين، بل الظاهر أنه فهم أوتيهِ الإمام الأعظم، مباشرة لنصوص الشريعة وأحكامها"⁵³.

⁴⁹ ابن فارس، *مقاييس اللغة*، كتاب الحاء، باب الحاء والسين وما يثلثهما، مادة: حسن، 2: 57-58. والفيروزآبادي، *القاموس المحيط*، باب النون، فصل الحاء، مادة الحسن، 1189-1190. وابن منظور، *لسان العرب*، حرف النون، فصل الحاء المهملة، مادة: حسن، 13: 114 وما بعدها.

⁵⁰ شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، *المبسوط*، (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة، 1414هـ/1993م)، كتاب الاستحسان، 10: 145.

⁵¹ ينظر: الدبوسي، *تقويم الأدلة*، 405. وأصول السرخسي، (حقيقه: أبو الوفا الأفعاني، الهند: دار إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد، وعنهما صورته دار المعرفة، بيروت)، 2: 202. والبخاري، *كشف الأسرار*، 4: 5.

⁵² وهبة الزحيلي، *أصول الفقه الإسلامي*، 2: 780.

⁵³ أحمد الريسوني، *نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي*، 70.

4.4. العرف أو العادة:

العُرْفُ في اللغة: هو أصل مكوّن من العين والراء والفاء ويدلُّ على معنيين، الأول: يدل على تتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض، والآخر: على السكون والطمأنينة، والعرف: هو المعروف، وسمي بذلك لأن النفوس تسكن إليه⁵⁴، والظاهر أن العرف يضم المعنيين، إذ الشيء إذا تتابع وتواصل ألفتها النفوس وسكنت إليه.

والعادة في اللغة: أصلها عود، والعين والواو والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تثنية في الأمر، والآخر جنس من الخشب، والعادة المرادة هنا هي بالمعنى الأول، وهو تثنية الأمر عودًا بعد بدء⁵⁵.

أما في الاصطلاح: فالعرف والعادة بمعنى واحد من حيث الماصدق وإن اختلفا من حيث المفهوم⁵⁶، ولذلك عرّفوا العادة فقالوا: "هي الأمر المتكرر ولو من غير علاقة عقلية"⁵⁷، أخذوها من المعاودة، فعند تكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى تصير معروفة مستقرة في النفوس والعقول، متلقاة بالقبول من غير علاقة ولا قرينة⁵⁸.

ويبيّن معنى العرف أحد المعاصرين من الحنفية بقوله: "العرف هو: عادة جمهور قوم في قول أو عمل"⁵⁹، ويبيّن أيضًا أنه يسمى عادة وتعاملاً.

والعرف هو حجة عند الحنفية، وقد بيّن فقهاء الحنفية حجتيه ومكانته في مواضع كثيرة، ويبيّن أن الأخذ بخلاف العوائد المعتبرة فيه حرج على الناس، قال السرخسي: "وفي نزع الناس عن عادتهم حرج"⁶⁰.

وتبيّنًا لحجية العرف ومكانته أفرد محقق مذهب الحنفية ابن عابدين رسالة في العرف، بيّن فيها حججة العرف وأنواعه⁶¹، استدللّ بها على حججة العرف بأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء، فمن ذلك قوله تعالى: {خذ العفو وأمر بالعرف} [سورة الأعراف، من الآية: 199]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن)⁶²، وقول ابن نجيم - وهو من علماء الحنفية - في سياق شرحه لقاعدة: "العادة محكمة": "واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع

⁵⁴ ابن فارس، مقاييس اللغة، كتاب العين، باب العين والراء وما يثلاثهما، مادة: عرف، 4: 281.

⁵⁵ المصدر نفسه، كتاب العين، باب العين والواو وما يثلاثهما، مادة: عود، 4: 181.

⁵⁶ محمد أمين بن عمر بن عابدين، مجموع رسائل ابن عابدين، (بدون ناشر وطبعة وتاريخ)، 2: 114.

⁵⁷ أمير باديشاه، تيسير التحرير، 1: 317.

⁵⁸ ابن عابدين، مجموع رسائل ابن عابدين، 2: 114.

⁵⁹ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 1: 141.

⁶⁰ السرخسي، المبسوط، 12: 197.

⁶¹ ابن عابدين، مجموع رسائل ابن عابدين، 2: 114 وما بعدها.

⁶² أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، الطبعة 1، 1431هـ/2010م)، في مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، 2: 837 ر 3651.

إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً، فقالوا في الأصول في باب ما تترك به الحقيقة: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة، كذا ذكر فخر الإسلام⁶³، فهذه أدلة تثبت حجّة العرف في مذهب الحنفية.

والعرف والعادة يعد في نظر القانونيين مصدرًا مهمًا للقانون، والشريعة كذلك أقرت كثيرًا من التصرفات التي كانت معروفة عند العرب، ولذلك أقام الفقهاء وزنًا كبيرًا للعرف، واعتبروا العرف أصلًا هامًا ومصدرًا واسعًا في تثبيت الحقوق بين الناس⁶⁴.

وأسباب الأعراف كثيرة منها: ما يرجع إلى ضرورة اجتماعية تُلجئ مجتمعات من المجتمعات إلى سلوكٍ يصبح عرفًا وعادة، يحقق المجتمع من خلالها مطالب حياته.

وقد يكون سبب العرف حاجة ماسة تؤدي عدم مراعاتها إلى وقوع الناس في الحرج والمشقة، وعند ذلك يكون العرف حاجة، والحاجات تتجدد بتجدد العصر وتتطور بتطوره. وقد تكون أسباب الأعراف وراثية أو من وضع سلطات دولة أو نظام ما⁶⁵.

والأعراف تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة متأثرة بظروف الناس ومصالحهم وحاجاتهم، فما يكون عادة أو عرفًا في زمان من الأزمان أو في أمكنة من الأمكنة، يمكن أن يختلف في أزمنة وأمكنة مختلفة، ولهذا قال الحنفية في بعض المسائل التي اختلفت أحكامها بتغير الأعراف: "هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان"⁶⁶.

وينبغي التفريق بين الاستحسان بالعرف وبين دليل العرف، ذلك أن الاستحسان بالعرف يكون عند العدول عن دليل عام إلى العرف لمصلحة، أي: هو استثناء من النصوص العامة أو القواعد العامة رعاية لمصلحة تتعلق بالعرف، أما المقصود بالعرف هنا فهو برأسه دليل مؤسس للأحكام كالنصوص والإجماع والقياس، وليس عدولاً عن دليل عام.

وقد ذكر الحنفية العرف في أبواب تخصيص العام وقسموه إلى عرف قولي وعملي، فالقولي: كتعارف الناس إطلاقاً لفظ لمعنى بحيث لا يتبادر عند سماعه غيره، والعملية كتعارف قوم أكل البر ولحم الضأن، وكلا القسمين مخصص للعام عند الحنفية⁶⁷.

⁶³ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر، 79.

⁶⁴ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 1: 142 وما بعدها.

⁶⁵ محمد جمال علي، العرف وأثره في الأحكام، (مصر: دار لقمان)، 27-28.

⁶⁶ محمد أمين بن عمر بن عابدين، رد المختار على الدر المختار "حاشية ابن عابدين"، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة 2، 1386هـ/1966م)، 6: 129.

⁶⁷ ابن عابدين، مجموع رسائل ابن عابدين، 2: 114-115.

ثم العرف ينقسم أيضاً إلى عرف عام منتشر بين جمهور الناس، وعرف خاص منتشر بين فئة من الناس أو في بلد أو مكان دون آخر⁶⁸.

وهذه الأقسام كلها تختلف بين الصحة والفساد بحسب مخالفتها وموافقتها للشروط التي وضعها الفقهاء لاعتبار العرف دليلاً أو عدم اعتباره.

فالحنفية في أخذهم بالعرف كدليل وعملهم به تسهيل كبير على الناس في تحقيق مقاصدهم التي جاءت الشريعة في جلبها وتحقيقها، وهذا التسهيل يكون في ناحية التشريع أولاً، إذ العرف يغني عن كثير من نصوص الأحكام التشريعية التفصيلية، فيمكن للناس أن يرجعوا إليه بسهولة، وأن يحققوا مقاصدهم ومصالحهم، وثانياً في إدارة الواقع والتحكّم في الجزئيات والتفاصيل، ولذلك كان العرف عندهم معتبراً في كل أبواب الفقه، إذ قلّما يوجد باب من أبواب الفقه لا يكون للعرف مدخل في أحكامه، ولذلك كان سلطانه واسع المدى في توليد الأحكام وتحديداتها، وتعديلها وتحديداتها، وإطلاقها وتقييدها⁶⁹.

والحاصل؛ أن العرف له صلة كبيرة بالمصلحة، إذ ترك العمل بالعرف فيه حرج عظيم، والحرج مرفوع بالشريعة؛ لأنه يعاكس مصالح الناس وحاجياتهم، وكذلك العرف هو موضع يدل على المصلحة، إذ المصلحة سبب في نشأة العرف، ولذلك يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، أي بتغير المصالح والحاجات، والشريعة جاءت جالبة للمصالح دافعة للمفاسد، ولذلك روعي العرف في المذهب الحنفي وبقية المذاهب؛ نظراً لمصالح الناس الجماعية واحتياجاتهم في تسكين كثير من الأمور في قوالب تكون معهودة للإنسان، فينتقل من خلال هذه المعرفات والمعهودات إلى تحقيق مصالحه واحتياجاته، ولهذا كله كان العرف مدخلاً من مداخل الاستصلاح عند الحنفية.

5.4. سدُّ الذرائع:

سدُّ في اللغة: أصل مؤلف من السين والذال، يدل على معنى واحد وهو ردم الشيء ملاءمته، ومن ذلك سد الثلمة، والحجز بين شيئين⁷⁰.

الذريعة في اللغة: من ذرع، والذال والراء والعين أصل واحد يدل على امتداد وتحرك إلى أمام، والذريعة هي الناقاة التي يستتر بها الصياد عند الصيد⁷¹.

⁶⁸ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 2: 877 وما بعدها.

⁶⁹ المصدر نفسه، 2: 879 وما بعدها.

⁷⁰ ابن فارس، مقاييس اللغة، كتاب السين، باب ما جاء في كلام العرب وأوله سين في المضعف والمطابق، مادة: سدُّ، 3: 66.

⁷¹ المصدر نفسه، كتاب الذال، باب الذال وما معها في الثنائي والمطابق، مادة: ذرع، 2: 350.

وسد الذريعة في الاصطلاح: "منع الجائز لئلا يتوسل به إلى الممنوع"⁷².

والناظر في كتب أصول الحنفية يجد أنهم لا يذكرون سدّ الذريعة ضمن أصولهم، لكن عدم ذكرهم لها لا يعني عدم اعتبارهم لصحة العمل بها؛ فقد وردت في كتبهم بعض العبارات التي تفيد بقولهم بسدّ الذرائع وعملهم بها، من ذلك ما ذكره الكاساني (ت 587هـ/1191م) عند مسألة إعطاء العبد المحجور عليه للأمان، حيث بيّن أن الضعف إذا كان بالمسلمين فيكون إعطاؤه للأمان جائز، ووجه هذا المذهب المقابل للمذهب المانع؛ أنّ في إعطاء الأمان معنى القتال، وفي ذلك رعاية لمصلحة المسلمين ورعاية للأصل أيضًا وهو القتال، إذ الأمان في حال الضعف وسيلة لمواصلة القتال، و"الوسيلة إلى الشيء حكمها حكم ذلك الشيء"⁷³، فالوسيلة عندهم معتبرة، ويمكن فتحها وسدّها بحسب المصلحة كما يفهم من هذه العبارة هنا ومن عبارات أخرى، وقد لاحظ هذا الموقف للحنفية الإمام الشاطبي فقال مقارنًا بين موقف الحنفية والمالكية من سدّ الذريعة: "وأما أبو حنيفة فإن ثبت عنه جواز إعمال الخيل؛ لم يكن من أصله في بيوع الآجال إلا الجواز، ولا يلزم من ذلك تركه لأصل سدّ الذرائع، وهذا واضح؛ إلا أنه نقل عنه موافقة مالك في سدّ الذرائع فيها، وإن خالفه في بعض التفاصيل، وإذا كان كذلك؛ فلا إشكال"⁷⁴.

وكذلك فإن الحنفية قائلون بالاستحسان، والاستحسان - كما تقدّم - ما هو إلا رعاية للمصالح والعدل، وسدّ الذريعة تعتبر من وجوه العمل بالمصالح⁷⁵، إذ هي نظر في مآل الأمور، يقول الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعًا لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك"⁷⁶. وكذلك فالاستحسان عدول عن القواعد العامة لمصلحة، وسدّ الذريعة أيضًا هو عدول عن حكم الجواز إلى حكم الكراهة والتحریم، وسبب العدول أيضًا مصلحة، فهناك تشابه وظيفي بين عمل الاستحسان وسدّ الذريعة.

وكذلك فإن كثيرًا من الفروع الفقهية التي وردت في كتب الحنفية تثبت عملهم بمبدأ سدّ الذرائع⁷⁷، لكن في بعض الأحيان يؤثر الحنفية القياس على سدّ الذريعة عند تعارضهما، ومقياس الموازنة بينهما ما يروونه من وجوه تحقيق كل منهما للمصلحة⁷⁸.

⁷² أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، (تحقيق: مشهور آل سليمان، دار ابن عفا، الطبعة 1، 1417هـ/1997م)، 3:564.

⁷³ علاء الدين الكاساني، بائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 2، 1406هـ/1986م)، 7:106.

⁷⁴ الشاطبي، الموافقات، 4:168.

⁷⁵ محمد هشام برهاني، سدّ الذرائع في الشريعة الإسلامية، (دمشق: المطبعة العلمية، الطبعة 1، 1406هـ/1985م)، 651.

⁷⁶ الشاطبي، الموافقات، 5:177.

⁷⁷ محمد هشام برهاني، سدّ الذرائع في الشريعة الإسلامية، 651.

⁷⁸ محمد بلتاجي حسن، منهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، (مصر: دار السلام، الطبعة 2، 1428هـ/2007م)، 274.

وأيضاً فإن في أصول الحنفية ما يشابه اعتبار مبدأ سد الذريعة، حيث قَسَمُوا الحرام إلى قسمين، حرام لذاته وحرام لغيره، والحرام لذاته منشأ الحرمة فيه عين المحرّم كأكل الميتة، وأما الحرام لغيره فممنشأ الحرمة فيه ليست عين المحرّم وإنما شيء آخر كأكل مال الغير، فليست الحرمة لعين المال، وإنما لكونه ملكاً للغير، فمقصد الحرام لغيره لا يختلف عن مقصد وغرض سدّ الذريعة⁷⁹، حيث الأصل في الغالب هو جواز الأصل، لكن عرض عارض أدّى إلى منعه.

ومن الأمثلة على قول الحنفية بسد الذريعة ما ذكره في مسألة حضور النساء صلاة الجماعة، ذكر الكاساني مذهب الحنفية في هذه المسألة فقال: "وأما النسوة فهل يرخص لهن أن يخرجن في العيدين؟ أجمعوا على أنه لا يرخص للشواب منهن الخروج في الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة؛ لقوله تعالى {وقرن في بيوتكن} [الأحزاب: 33] والأمر بالقرار نهي عن الانتقال ولأن خروجهن سبب الفتنة بلا شك، والفتنة حرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام"⁸⁰، فبيّن أن مذهب الحنفية في هذه المسألة منع النساء الشواب من حضور الجماعات، وعلل ذلك بأن في خروجهم من منازلهم وحضورهم الجماعات ذريعة لحصول الاختلاط بالرجال، وهذا يؤدي إلى الفتنة، مع أن الأصل أن خروج الإنسان رجلاً أو امرأة من منزله مباح في الشرع، فلمّا أدى الخروج إلى مفسدة محتملة وهي الاختلاط بالرجال منعه، وذلك جلباً لمصلحة المرأة والمجتمع بالعيش المطمئن، ودفع لفساد الاختلاط عن المرأة ومجتمعها.

فمن خلال ما سبق يظهر أنّ سدّ الذريعة هو طريق من طرق الاستصلاح، والحنفية وإن لم يصرحوا به في أصولهم، لكنه منتشر في الفروع الفقهية التي وردت عنهم، والقول به مؤدّى إلى حفظ مصالح قصد الشارع حفظها، وذلك بمنع الوسائل الجائزة التي يمكن أن يتوصّل من خلالها إلى مقصد ممنوع، فحماية لتلك المقاصد التي أرادها الشرع، وحماية لتلك الوسائل المشروعة من سوء الاستعمال عملوا على منعها وسدّها.

6.4. القواعد المصلحيّة ضمن القواعد الفقهية عند الحنفية:

من الجوانب التي تظهر قول الحنفية بالاستصلاح وعملهم به أيضاً القواعد الفقهية، ومن المعلوم أنّ للحنفية قصب السبق في جانب تععيد القواعد الفقهية ومشهور ما نقل عن أبي طاهر الدبّاس (ت—هـ) الحنفي في هذا المجال⁸¹، والغرض

⁷⁹ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، التلويح على التوضيح لمن التنقيح، 2: 252.

⁸⁰ الكاساني، بدائع الصنائع، 1: 275.

ابن نجيم، الأشباه والنظائر، 14 - 15.

⁸¹ ذكر ابن نجيم في مقدمة الأشباه حكاية أبي طاهر الدبّاس مع أبي سعيد الهروي فقال: "وحكي أن الإمام أبا طاهر الدبّاس جمع قواعد مذهب أبي حنيفة رحمه الله سبع عشرة قاعدة وردة إليها، وله حكاية مع أبي سعيد الهروي الشافعي رحمه الله، فإنه لما بلغه ذلك سافر إليه وكان أبوطاهر ضريباً، يكرر كل ليلة تلك القواعد بمسجده بعد أن يخرج الناس منه، فالتف الهروي بحصير وأغلق أبو طاهر باب المسجد وسرد منها سبعة فحصلت للهروي سعة فأحس به أبو طاهر فضربه وأخرجه من المسجد، ثم لم يكررها فيه بعد ذلك، فرجع الهروي إلى أصحابه وتلاها عليهم".

ابن نجيم، الأشباه والنظائر، 14 - 15.

هنا ليس استيعاب كل القواعد التي توصلت لجانب الاستصلاح عند الحنفية، وإنما ذكر بعض الأمثلة التي تضيء لنا هذا الجانب وتوضحه.

نقول: القواعد في اللغة جمع قاعدة، والقاعدة هي الأساس⁸².

والقاعدة الفقهية في اصطلاح أهل الفقه هي "عبارة عن أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكامًا تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها"⁸³.

والناظر في القواعد الفقهية يجد أن كثيرًا منها قد أسس على جلب المصالح ودفع المضار، إذ الفروع الفقهية الكثيرة التي جُمعت في صيغة دستورية جامعة بشكل أغلبي لهذه الفروع قد شكَّلتها المصالح المقصود جلبها شرعًا، فالمصالح إذًا قد تشابكت مع القواعد الفقهية من خلال الفروع الفقهية المؤلفة لتلك القواعد على أرضية المصالح المقصودة للشارع.

ومن خلال إجمالة النظر في القواعد التي ذكرها علماء الحنفية، نجد أن جانب المصالح يظهر في كثير من تلك القواعد⁸⁴، فقواعد إزالة الضرر، وقواعد التيسير ورفع الحرج، وقواعد الضرورات، وقواعد السياسة الشرعية كلها ترجع إلى المحافظة على المصالح المقصودة للشارع، إذ هذه القواعد أو الصيغ الدستورية ما توصل إليها الفقهاء إلا من خلال استقراء الفروع التي جمعتها تحتها بجامع، والجامع هذا هو مصلحة مقصودة للشارع، ولو لم تكن هذه المصلحة مقصودة للشارع لما التفت إليها الشارع في كل هذه الفروع.

فمثلًا؛ قواعد الضرر⁸⁵، والقاعدة الأهم من بين تلك القواعد قاعدة "الضرر يزال"، وفرَّعوا عن هذه القاعدة ست قواعد، وهي: "الضرورات تبيح المحظورات"، و"ما أبيض للضرورة يقدر بقدرها"، و"الضرر لا يزال بالضرر"، و"إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما"، و"درء المفسد أولى من جلب المصالح"، و"الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة".

فهذه القاعدة وتفرعاتها من أركان الشريعة، والكثير من نصوص الكتاب والسنة تشهد لها، وهي أساس لمنع الفعل الضار، ومنع الضرر مصلحة، وهي وملحقاتها كلها تستند إلى الاستصلاح، إذ قوامها جلب المصالح ودرء المفسد، وهي عدَّة الفقهاء وعمدتهم وميزانهم في طريق تقرير الأحكام⁸⁶.

⁸² ابن فارس، مقاييس اللغة، كتاب القاف، باب القاف والعين وما يثنىهما، 108:5 – 109.

⁸³ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 2:965.

⁸⁴ ينظر في هذا الجانب رسالة علمية للباحث: شادي القدومي، بعنوان: التعليل المصلحي في المذهب الحنفي بدائع الصنائع مثالاً، (المشرف: د. صونر دومان، جامعة سكاريا، معهد العلوم الاجتماعية، 2019م)، ص93 وما بعدها.

⁸⁵ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، 72 وما بعدها.

⁸⁶ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 2:990.

وكذلك قواعد التيسير ورفع الحرج⁸⁷، مثل: "المشقة تجلب التيسير"، و"الأمر إذا ضاق اتسع، وإذا اتسع ضاق"، و"كل ما تجاوز حدّه انعكس إلى ضدّه"، و"يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء"، و"يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء"، فكل هذه القواعد تؤكد أمرًا واحدًا، وهي أن الشريعة التي اشتملت على مثل هذه القواعد قد بُنيت على المصالح؛ والدليل على ذلك مراعاتها حالات الضرورة والحاجة والحرج والمشقة والقيام بدفعها، لأن الشريعة لو تقم بذلك وتراعي ما تقدّم؛ لكانت شريعة شاقة وحرجة وعسيرة وصعبة فيها من التكاليف ما لا يستطيع الإنسان أن يقوم به، وهذا ضد مصالح الإنسان، فكل ما يؤدي بالناس إلى الفساد، فالشريعة قامت بدفعه، بل قامت بتيسير جلب المصالح.

وكذلك قواعد السياسة الشرعية، إذ أعظم قاعدة وردت في باب السياسة تتضمن كلمة المصلحة، تقول القاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"⁸⁸، فهذه القاعدة ترسم حدود الإدارة العامة والسياسة الشرعية، وتفيد أن أعمال أصحاب الولاية يجب أن تبني على مصلحة الجماعة وتهدف إلى خيرها، وذلك لأن أصحاب الولاية إنما هم عبارة عن وكلاء عن الأمة في القيام بأصلح التدابير، فكل عمل أو تصرف منهم يكون على خلاف المصلحة ويؤدي إلى الضرر والفساد، فهو غير جائز⁸⁹.

والحاصل؛ أن القواعد الفقهية التي هي عبارة عن صيغ دستورية تجمع تحتها الكثير من الفروع الفقهية مؤصّلة للاستصلاح، إذ من خلالها يظهر قصد الشارع إلى رعاية المصالح عبر الفروع الكثيرة التي احتوت عليها كتب الحنفية وغيرهم. ومن خلال ما تقدّم في المواضيع الستة، تكون معالم نظرية الاستصلاح عند الحنفية قد ظهرت، ويبقى لنا أن نستبين معالم هذه النظرية من خلال تطبيقات الحنفية أنفسهم، لنرى صلة الاستصلاح عندهم بمقاصد الشرع.

5. صلة الاستصلاح بالمقاصد عند الحنفية:

تقدّم الكلام في إثبات حجية الاستصلاح ومظاهره عند الحنفية، وأنهم قد استوعبوا - من خلال القول بالملائم المرسل والاستحسان والعرف وسدّ الذريعة وتخصيص النصوص بالمصلحة والقواعد الفقهية التي ترجع إلى اعتبار المصالح ودفع المفاسد - نظرية الاستصلاح التي قال بها المالكية، والاستصلاح باختصار ما هو إلا رعاية لمقاصد الشرع.

فالمقصد الأعلى من تشريع الشريعة يمكن تلخيصه في أمرين كما بيّن ابن عاشور: الأول: حفظ نظام العالم، والثاني: ضبط تصرف الناس في هذا العالم على وجه يمنع من التفساد والتهاكك، وتحقيق هذين المقصدين لا يكون إلا بتحصيل المصالح واجتناب المفاسد على حسب ما يتحقق به معنى المصلحة والمفسدة، فحاصل الكلام أن مقاصد الشارع لا يجوز أن تكون غير مصلحة، ولكنه لا يلزم أن يكون مقصوداً منه كل مصلحة⁹⁰.

⁸⁷ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، 64 وما بعدها.

⁸⁸ المصدر نفسه، 104 وما بعدها.

⁸⁹ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 2:1050.

⁹⁰ ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، 3:230 - 231.

فإذن؛ لا يكون تحقيق المقاصد بتحصيل كل ما يسمى مصلحة أو بدفع واجتناب كل ما يسمى مفسدة، بل يجلب المصالح التي أراد الشارع جلبها، ودفع المفسد التي أراد الشارع دفعها، وهذا ما وجدناه عند الحنفية في رد المناسب المرسل واعتبار الملائم المرسل، إذ المصلحة حتى تكون معتبرة خادمة للمقاصد في نظرهم لا بد أن تكون من جنس ما اعتبره الشارع من المصالح وعلى منوال ما اعتبره من المصالح.

فالحنفية إذن لا يوسعون في اعتبار المصالح، بل يرون أن الاستصلاح يكون من خلال مقاصد الشرع المعروفة، فكل ما كان خادماً لتلك المقاصد من مصالح فهو معتبر، وكل ما لا يتوافق مع المقاصد الشرعية من مصالح فهو مردود وغير معتبر، وبذلك تكون المصالح من وجهة نظر الحنفية خادمة للمقاصد، ووسيلة مفضية إليها.

6. تطبيقات فقهية تبين صلة الاستصلاح بالمقاصد عند الحنفية:

تقدّم الكلام على مظاهر الاستصلاح عند الحنفية، ونتج مما سبق أن الحنفية قائلون بالاستصلاح في كثير من المواضع وإن لم يجمعوا كلامهم حوله في سياق واحد، والاستصلاح له صلة كبيرة بمقاصد الشرع، إذ الشريعة قائمة على جلب المصالح ودفع المفسد، وتأكيداً لرؤية هذه المعاني في فقه الحنفية؛ نقف مع بعض الأمثلة التي توضح عمل السادة الحنفية بالاستصلاح مراعين من خلالها مقاصد الشرع.

ومن الأمثلة المشهورة التي تدلُّ على قول الحنفية بالاستصلاح وعملهم به مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة، فإن الحنفية ذهبوا إلى أن الواجب إخراجها هو نصف صاع من حنطة، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو قيمة ذلك⁹¹، يقول السرخسي: "فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغنى وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة"⁹².

ومذهب الحنفية في إعطاء القيمة في زكاة الفطر لم يرد به النص، بل النص ورد بذكر أنواع محددة، فقد روي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه كان يقول: (كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب)⁹³، وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر، أو قال: رمضان، على الذكر والأنثى، والحر والمملوك، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، فعُدل الناس به نصف صاع من بر)⁹⁴، فالنصوص بينت جنس الواجب إخراجها، لكنها لم تذكر القيمة، ومستند الحنفية بقولهم بالقيمة هو المصلحة كما ذكر السرخسي، والمصلحة هنا هي سدُّ حاجة الفقراء في هذا اليوم يجعلهم أغنياء عن طلب ما يسدُّ حاجاتهم في يوم

⁹¹ علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، *بدائع الصنائع*، الزكاة الواجبة، فصل بيان جنس الواجب وقدره وصفته في صدقة الفطر، 2: 72.

⁹² السرخسي، *المبسوط*، 3: 107.

⁹³ أخرجه البخاري في صحيحه، (بيروت: دار طوق النجاة، الطبعة 1، 1422هـ)، في كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاع من طعام، 2:

131، 1506.

⁹⁴ أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك، 2: 131، 1511.

العید، والأخذ بالمصلحة لا يعارض النصوص، إذ النصوص نفسها محتملة أن يكون المراد منها هذه الأنواع بالتحديد، أو أن يكون المراد منها تبين أن المذكورات أموال يحصل به الإغناء، وإلى الثاني ذهب الحنفية.

ومتأخرو الحنفية ذهبوا إلى أكثر من ذلك، حيث قالوا بأن دفع القيمة أفضل من دفع العين⁹⁵، وكان تعليلهم لمذهبهم هذا بأن "علة في أفضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة مثلاً من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض"⁹⁶، وهذا مذهب وجيه، حيث يستند إلى اعتبار مصالح قصد الشارع جلبها في هذا اليوم من مواسة للفقير وإغناؤه عن المسألة في يوم العيد، والإغناء يحصل بكل متقوم، ورعاية هذه المصلحة هنا أيضاً ترجع إلى مقصد عظيم من مقاصد الشرع وهو رعاية أحوال الناس وحاجاتهم والرفق بهم، فحاجات الناس متبدلة، فقد تكون حاجة الفقير - كما أشار ابن عابدين (ت1252هـ/1836م) - إلى الثياب في ذلك اليوم أكثر من حاجته إلى الطعام، وفي دفع القيمة أيضاً رعاية لصلاحية تشريعات الإسلام لكل زمان ومكان، وهذا مقصد عالٍ من مقاصد التشريع يراعي شمولية التشريعات الإسلامية، إذ ربما لا تتوفر بعض البلدان على تلك الأصناف المذكورة في الأحاديث، فالقول بالقيمة فيه توسيع على الناس وتيسير لهم.

ومن الأمثلة التي تظهر الاستصلاح وعلاقته بالمقاصد عند الحنفية ما أوردوه في مسألة عجز جيش المسلمين عن حمل كل ما غنم في الحرب، فإن الحنفية ذهبوا في هذه المسألة إلى إتلاف بقية الغنائم، وإيصالها إلى حال لا ينتفع بها العدو، قال أبو يوسف القاضي (ت182هـ/798م): "باب ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم، قال أبو حنيفة رضي الله عنه: وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع أهل الشرك"⁹⁷.

ومذهب الحنفية في هذه المسألة مخالف لبعض الآثار الواردة، ومن ذلك ما ورد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما بعث جيوشاً إلى الشام أوصى بعض أمراء الجيش فقال: (وإني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة، ولا صبياً، ولا كبيراً هرمًا، ولا تقطعن شجرة مثمرًا، ولا تحرقن عامرًا، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة، ولا تحرقن نخلاً، ولا تغرقنه، ولا تغلل، ولا تجبن)⁹⁸، فهذه الوصية من أبي بكر رضي الله عنه تبين أن إتلاف الحيوانات أو تحريب ما هو صالح مخالف لتعاليم الإسلام

⁹⁵ محمد بن علي الحصكفي، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، 2: 366.

⁹⁶ محمد أمين ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، 2: 366.

⁹⁷ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الرد على سير الأوزاعي، (تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، الهند: لجنة إحياء المعارف النعمانية، الطبعة 1)، 83.

⁹⁸ أخرجه الإمام مالك في موطنه، (أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، الطبعة 1، 1425هـ/2004م)، عن يحيى بن سعيد، في كتاب الجهاد، في النهي عن قتل النساء والصبين في الغزو، 1: 635 ر2628.

في الحرب، لكن الحنفية حملوا هذه الآثار على ما إذا أنس قائد جيش المسلمين الفتح وصرورة البلاد دار إسلام، وكان ذلك هو المستمر في بعوث أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، فإذا كان ذلك فلا يحرق ولا يخرب؛ لأنه إتلاف مال المسلمين⁹⁹.

فقصر الحنفية وصايا أبا بكر رضي الله عنه على زمن الفتوحات التي كانت فيها الغلبة لجيوش المسلمين، أما في زمن الانكسارات فتعاملوا مع واقع جديد، ورأوا أن بقاء الغنائم بيد العدو فيها مزيد من التقوية له على المسلمين، ولذلك قالوا بحرق وتخريب ما يمكن أن يستفيد منه جيش أعداء المسلمين في قتل المسلمين والتنكيل بهم وإخراجهم عن دينهم، ولاحظوا في ذلك مصلحة مقصودة للشرع وهي حفظ دين المسلمين وأنفسهم وأموالهم ونسلهم، لأن اجتياح العدو ديار المسلمين فيه الكثير من التقتيل والتنكيل والتهجير، فصيانة لبيضة المسلمين قالوا بإتلاف وتخريب ما يساعد عدو المسلمين في حربه على المسلمين، ودليلهم في هذا كله حفظ مصلحة المسلمين التي هي مقصود الشارع ومراده من خلال العدول عن القواعد العامة التي لو أخذنا باطراد القياس فيها لأدّى إلى فساد حياة المسلمين.

وكذلك من الأمثلة التي ذكروها لاستصلاح الحنفية المقاصدي مسألة قتل الزنديق إذا أخذ قبل توبته، وقد فصل ابن عابدين في هذه المسألة فقال: "الزنديق في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري تعالى، وعلى من يثبت الشرك، وعلى من ينكر حكمته"¹⁰⁰، وحكم الزنديق بحسب حاله¹⁰¹، فإن كان غير معروف وغير داع إلى زندقته فهو على ثلاثة وجوه:

الأول: أن يكون زنديقاً من الأصل على الشرك، فهذا يترك على زندقته إن كان من العجم، أما إن كان من مشركي العرب فإنه يقتل.

الثاني: أن يكون مسلماً فيتزندق، فهذا يقتل لأنه مرتدٌ.

الثالث: أن يكون ذمياً فيتزندق، فيترك على حاله.

وأما إن كان معروفاً داعياً إلى زندقته، فهي على وجهين:

الأول: أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ، فهذا تقبل توبته ولا يجوز قتله.

⁹⁹ كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام، فتح القدير، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة 1، 1389هـ/1970م)، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، 476:5 - 477.

¹⁰⁰ ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، كتاب الجهاد، مطلب توبة اليأس مقبولة دون إيمان اليأس، 4:241.

¹⁰¹ المصدر نفسه، 4:241-242.

الثاني: أن يؤخذ قبل التوبة، فهذا يقتل حتى لو تاب بعد الأخذ أو القبض عليه، وقد علل ابن عابدين بتجويز قتله هنا وعدم قبول توبته من الناحية الدنيوية بقوله: "لأنهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا تؤخذ منه الجزية"¹⁰²، وقال أيضاً: "فهذا مما لا أشك في وجوب قتله إذ ضرره في الدين أعظم"¹⁰³.

والحنفية في هذه المسألة لم يقولوا بعموم النصوص التي تفيد قبول توبة الكافر وإن ظنَّ أنه دخل إلى الإسلام خوفاً من القتل، ولم يقيسوا أيضاً الزنديق على المنافق، إذ لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم المنافقين الذين أظهر الإسلام، بل ذهب الحنفية إلى القول بقتله؛ لأن إظهاره للتوبة بعد أخذه لا يدلُّ على أنه تاب حقيقة، لأن الزنادقة باطنية يظهرون عكس ما يضمرون، فلا يوثق بهم، وفيهم خطر على دين الناس، فلذلك حفظاً لنظام المجتمع ولدين الناس قالوا بقتلهم.

فقول الحنفية بقتل الزنديق المعروف الداعي إلى زندقته إذا أخذ قبل توبته هو قول يستند إلى مصلحة دفع ضرر هذا الزنديق عن المجتمع المسلم، إذ هو خطر على كلي الدين يفسد على الناس دينهم، ولهذا قالوا بقتله، وقد ذكر الدكتور البوطي أن هذه المسألة يذهب فيها المالكية مذهب الحنفية، وهي من أشهر أمثلتهم المبنية على الاستصلاح¹⁰⁴، فكان في موافقة الحنفية المالكية في هذه المسألة دليل على قولهم بالاستصلاح المستند إلى مقاصد الشرع.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وفي الختام يمكننا القول بأن:

- الاستصلاح هو جزء من أصول الحنفية وإن لم يكونوا قد أصَّلوا له أو ذكروه في كتبهم من خلال أبواب أو فصول خاصة.
- كذلك فإن معالم الاستصلاح الحنفي منشور في أبحاث ستة هي: الملائم المرسل، والاستحسان، والعرف، وسدُّ الذرائع، والتخصيص بالمصلحة، وبعض القواعد الفقهية.
- الحنفية وإن لم يقولوا بالمناسب المرسل إلا أنهم قالوا بالمناسب الملائم، والقول به قول بالاستصلاح بما لا يخرج عن أجناس المصالح الشرعية.
- الاستحسان عند الحنفية ما هو إلا رعاية للمصالح المقصودة شرعاً عند تعوُّل القواعد القياسية العامة وجنوحها عن نهج ما قصده الشارع.
- العرف عند الحنفية هو رعاية المصالح التي تعود بالنفع على المجتمع ويرفع الحرج عنه بما لا يخالف قواعد الشريعة، فالمصلحة هي سبب نشوء الأعراف.

¹⁰² ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، كتاب الجهاد، فصل في الجزية، 4: 199.

¹⁰³ المصدر نفسه، 4: 243.

¹⁰⁴ سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة، 383-384.

- عمل الحنفية بسدِّ الذرائع عند تحقيق المناطات الخاصة للأحكام، وإن كانوا قد قدّموا القياس عند التعارض، فعدلوا عن حكم جائز ومنعوه حتى لا يتوصَّل من خلال وسيلة مشروعة إلى مصلحة فاسدة.
- متقدِّمو الحنفية يرون أيضًا تخصيص المصلحة القطعية للنص عند تعارضها مع نص جزئي، وأما متأخروهم فنازعوا في ذلك.
- الكثير من القواعد الفقهية التي صاغها الحنفية من خلال الكثير من فروعهم الفقهية مؤسسة لجلب المصالح ودفع المفاسد.
- الاستصلاح الحنفي وثيق الصلة بمقاصد الشرع كما هو الاستصلاح المالكي، غير أن الحنفية لا يوسِّعون القول بالمصالح توسعة المالكية، بل يلتزمون القول بالمصالح التي اعتبرت أجناسها.
- في الفروع الفقهية عند الحنفية الكثير من رعاية المصالح واعتبارها بما يوافق مقاصد الشرع. وأخيرًا، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

KAYNAKÇA

- Algül, Adnan. İzzüddîn b. Abdüsselâm'ın Maslahat Anlayışı, EKEV Akademi Dergisi, Kış 21/69, (2017) 1-29.
- Burhânî, Muhammed Hişâm. *Seddi'z-Zerâ'i' fi'ş-Şerî'ati'l-İslâmiyyeti*. Dimeşk: Maṭba'atu el-İlmiyye, 1406/1985.
- Çelebî, Muhammed Muştafâ. *Ta'îlu'l-ahkâm 'ardun ve taḥlîlun liṭarîkati'l-ta'îli ve taṭavvurâtihâ fi 'uşûri'l-içtihâdi ve't-taklîdi*. Kahire: Maṭba'atu'l-Ezher, 1367/1947.
- ed-Debûsî, 'Ubeydullah b. 'Umer Ebû Zeyd. *Takvîmü'l-edille fi Uşûli'l-Fıkh*. thk.: Ḥalil Muhyiddin el-Meys. Beyrut: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1421/2001.
- el-Bedevî, Yusuf Aḥmed. *Maḳâşidu'ş-Şerî'ati inde İbn Teymiyye*. Ürdün: Dâru'n-Nefâi's, 1421/2000.
- el-Buḥârî, Ebû 'Abdullah Muhammed b. İsmâ'îl. *Şahîḥ el-Buḥârî*. Beyrut: Dâr Tavḳ en-Necât, 1.Baskı, 1422/2001.
- el-Bûṭî, Muhammed Sa'îd Ramaḍan. *Ḍavâbiṭ el-Maslaḥa fi'ş-Şerî'ati'l-İslâmiyye*. Beyrut: Müessesetu'r-Risâle, t.y.
- el-Cüveynî, Ebû'l-Me'âlî 'Abdu'l-Melik b. 'Abdillah. *el-Burhân fi Uşûli'l-Fıkh*. thk.: Şalâḥ b. Muhammed 'Uveyḍa. Beyrut: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1.Baskı, 1418/1997.
- el-Fâsî, 'Allâl. *Maḳâşidu'ş-Şerî'ati ve mekârimihe*. Beyrut: Dârül-ğarbi'l-İslâmi, 5. Baskı, 1414/1993.

el-Haskefî, Muhammed b. 'Alî. *Derri'l-Muhtâr Şerhu Tenvîri'l-ebşâr ve Câmi'ü el-Buhârî me'a hâşiyeti İbn 'Âbidîn*. Mısır: Matba'atu Muştafâ el-Bâbî el-Halebî ve evlâduhû, 1386/1966.

el-İskenderî, Kemâleddîn İbn Humam ed-Dîn ve Emir Pâdişâh el-Hüseynî, Muhammed Emin. *Teysiru't-Tahrîr 'alâ kitâbi't-Tahrîr fî Uşulî'l-Fıkh el-Câmi' beyne İştılâheyi'l-Hanefiyyeti ve's-Şâfi'yyeti*. Mısır: Muştafâ el-Bâbî el-Halebî, 1351/1932.

el-Karâfî, Şihâbe'd-dîn Aḥmed b. İdrîs. *Şerhu tenkîhi'l-fuşûl*. thk.: Ṭaha 'Abdu'r-Ra'ûf Sa'ad. Beyrut: Şirketu eṭ-ṭibâ'ati'l-fenniyyeti el-mutteḥideti, 1. Baskı, 1393/1973.

el-Kêsânî, 'Alâaddîn Ebû Bekr b. Mes'ûd. *Bedâ'i'ü's-Şanâ'i'*. Beyrut: Dâr el-Kutubi'l-İlmiyye, 1406/1986.

el-Yûbî, Muḥammed b. Aḥmed. *Maḳâsıdu's-Şer'i'ati'l-İslâmîyyeti ve 'alâkatuhâ bi'l-edilleti's-Şer'iyyeti*. Mekke: Dâru'l-hicreti li'n-neşr ve't-tevzî', 1.Baskı, 1418/1998.

er-Reysûnî, Aḥmed. *Nazzriyyetu'l-Maḳâsıdi 'inde'l-İmâm eş-Şâtıbî*. Riyad: ed-Dâru'l-âlemiyye li'l-kutubi'l-İslâmî, 2. Baskı. 1412/1992.

es-Seraḥsî, Şemsu'l-Eimme Muhammed b. Aḥmed. *el-Mebsûṭ*. Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, 1414/1993.

eş-Şâtıbî, Ebû İshâk İbrâhîm b. Mûsâ. *el-İ'tisâm*. thk. Muhammed eş-Şakîr, Sa'ad Âl ḥamîd ve Hişâm es-Şinî. Mısır: Dâr ibn el-Cevzî, 1.Baskı, 1429/2008.

eş-Şâtıbî, Ebû İshâk İbrâhîm b. Mûsâ. *el-Muvâfaḳât*. thk.: Meşhûr Âli Süleymân. Kahire: Dâr İbn 'Affân, 1. Baskı, 1417/1997.

eṭ-Ṭahâvî, Muhammed b. Aḥmed b. Selâme. *Şerhu Me'ânî el-âşâr*. thk.: Muhammed Zehrî en-Neccâr, Muhammed Seyyid Cêd el-Ḥak, Yûsuf el-Mera'silî. Ḳâhire: 'Âlemu'l-Kutub, 1414/1994.

et-Teftâzânî, Sa'duddîn Mes'ûd b. 'Umer. *et-Telviḥ 'alâ't-tavdîḥ limetni'l-tenkîḥ fî Uşulî'l-Fıkh ve me'ahu et-tavdîḥ fî halli ğavâmiḍi'l-tenkîḥ li Şadri's-Şer'i'a el-Maḥbûbî*. Mısır: Matba'atu Muhammed 'Alî Şabîḥ ve Evlâduh, 1377/1957.

eṭ-Tûfî, Süleymân b. 'Abdu'l-Ḳavî. *et-ta'yîn fî Şerḥi'l-Erba'în*. thk.: Aḥmed Hâc Muhammed 'Uşmân. Beyrut: Müessesetu'r-Reyyân ve Mekke: el-Mektebetu'l-Mekkiyye, 1419/1998.

ez-Zerḳâ, Muştafa. *el-Medḥalu'l-Fıkhıyyi'l-âm*. Dimeşk: Dâru'l-ḳalem, 2. Baskı, 1425/2004.

ez-Zerkeşî, Ebû 'Abdillah Muhammed b. 'Abdillah. *el-Baḥru'l-Muḥîṭ fî Uşulî'l-Fıkh*. Kahire: Dâru'l-Kutubî, 1414/1994.

ez-Zuḥaylî, Vehbe Muştafa. *Uşûl el-fıkhî'l-İslâmî*. Dimeşk: Dâr el-Fıkr, 1. Baskı, 1406/1986.

Ġazâlî, Ebû Ḥâmid Muhammed b. Muhammed. *el-Mustasfâ*. thk.: Muhammed 'Abduşşâfi. Beyrut: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1413/1993.

Ḥilâf, 'Abdulvehâb. *Maşâdiru't-teşrî'i'l-İslâmî fimâ lâ naşşa fihî*. Amman: Dâru'l-ḳalem, 6. Baskı, 1414/1993.

İbn el-Humâm es-Sîvâsî, Kemâleddîn Muḥammed b. ‘Abdi’l-Vâhid. *et-Tahrîr fi Uşuli’l-Fıkh el-Câmi’ beyne İştılâḥeyi’l-Ḥanefiyyeti ve’ş-Şâfi’iyyeti*. Mısır: Maṭba‘atu Muştafâ el-Bâbî el-Ḥalebî ve evlâduhû, 1351/1931.

İbn el-Humâm es-Sîvâsî, Kemâleddîn Muḥammed b. ‘Abdi’l-Vâhid. *Fetḥu’l- Kâdir*. Mısır: Maṭba‘atu Muştafâ el-Bâbî el-Ḥalebî ve evlâduhû, 1389/1970.

İbn Emîr el-Hâc, Şemseddîn Muḥammed b. Muḥammed. *et-Taḫrîr ve’t-Taḫbîr*. Beyrut: Dâru’l-Kutubi’l-‘İlmiyye, 2. Baskı, 1403/1983.

İbn Fâris, Ebû’l-Ḥüseyn Aḥmed. *Mu‘cem maḳâyîsu’l-luġati*. thk.: ‘Abdusselâm Hârûn. *Dimeşk: Dâru’l-Fıkr, 1399/1979*.

İbn Hanbel, el-İmâm Aḥmed. *Müsned*. Kahire: Cem‘iyyeti’l-meknezi’l-İslâmî- Dâru’l-Minhâc, 1. Baskı, 1931/2010.

İbn İbrâhîm, Ebû Yûsuf Ya‘kûb. er-Red ‘alâ Siyeri’l-Evzâ‘î. thk: Ebû’l-Vefâ el-Efgânî. Hindistan: Lecnetu İḫyâ el-Ma‘ârif en-Nu‘mâniyye, t.y.

İbn Necîm, Zeynüddîn b. İbrâhîm. *el-Eşbâḥ ve’n-nazâir ‘alâ mezhebi Ebî Ḥânîfe en-Nu‘mân*. Tahric ve Haşiye: eş-Şeyḫ Zekerıyya ‘Umeyrât. Beyrut: Dâr’ul-Kutubi’l-‘İlmiyye, 1419/1999.

İbn ‘Abdisselâm, Ebû Muḥammed ‘İzzeddîn ‘Abdulazîz *Ḳavâ‘idu’l-aḫkâm fi meşâlihi’l-enâm*. thk.: Ṭaha ‘Abdu’r-Ra’ûf Sa‘ad. Kahire: Mektebetu’l-Küllıyyât el-Ezheriyye, 1414/1993.

İbn ‘Âbidîn, Muḥammed Emîn. *Reddu’l-Muḫtâr ‘alâ’d-derri’l-Muḫtâr*. Mısır: Maṭba‘atu Muştafâ el-Bâbî el-Ḥalebî ve evlâduhû, 2. Baskı, 1386/1966.

İbn ‘Âşûr, Muḥammed eṭ-Ṭâhir. *Maḳâşıdu’ş-Şerî‘ati’l-İslâmıyyeti*. thk.: Muḥammed el-Habîb b. el-Ḥüce. Katar: Vizâratu’l-evḳâf ve’ş-Şû’ni’l-İslâmıyye, 1425/2004.

Ḳaraḍâvî, Yusuf. *es-Siyâsetu’ş-Şer‘iyye fi ḍav‘i nuşûsi eş-Şerî‘ati ve Maḳâşıd*. Kahire.

Mevâfi, Aḥmed. *eḍ-Darar fi’l-Fıḫhi’l-İslâmî ta‘rîfuhu envâ‘uhu ‘alâḳâtuhu ḍavâbiṭuhu cezâuhu*. Suudi Arabistan: Dâr ibn ‘Affân li’n-Neşr ve’t-Tevzî‘, 1418/1997.

Muştafa, İbrâhîm. ez-Ziyât, Aḥmed. Ḥâmid, ‘Abdulkâdir. en-Neccâr, Muḥammed. *el-Mu‘cemu’l-vasîṭ*. Kahire: Mecma‘u’l-luġati’l-‘Arabiyye, t.y.